النصوص النبوية بين المطاعن الملغاة والردود المعتمدة (دراسة تحليلية نقدية)

The Prophetic Texts Between Abrogated Challenge and Approved Responses

A Critical Analytical Study

م. أسامة أحمد جاسم

أدب حديث

كلية الإمام الأعظم الجامعة / قسم اللغة العربية في البصرة

Prof. Osama Ahmed Jassim

Modern Literature

Al-Imam Al-Adham University College

Arabic Language Department

07711425753

osama.ahmed@imamaladham.edu.iq

ملخص البحث

المطاعن التي وُجهت للسنة النبوية كثيرة، منها ما يتعلق بمحفوظيتها، وطرائق تدوينها، وهي كما يدعي التنويريون والحداثيون ليست وحياً، ومن ثم فهم يتعاملون مع هذه السنة بوصفها تراثاً عاماً لا يحمل قدسية خاصة، وليس له حجيّة في التشريع والاستدلال، بل يرون أن أزمات المسلمين جلّها آتية من هذه السنة التي يحاول من يؤمن بها تنزيلها على الواقع حرفياً ومن دون اعمال عقل واجتهاد.

والدراسة معنيّة بتتبع هذه المطاعن ونقدها بمنهج تحليلي، وبيان الدوافع التي تكمن خلف مسعاهم النقدي. وفي الوقت نفسه تحاول هذه الدراسة تلمّس بعض الردود المعتمدة التي يحاول أصحابها انتهاج طرائق الرد السليم القويم في التعامل مع السنة النبوية، لا بوصفها تراثاً عاماً كما فعل التنويريون والحداثيون، بل بوصفها المرجعية الثانية للمسلم بعد القرآن الكريم، غير أنَّ هناك ما يُرد لا بوصفه قولاً للمصطفى ﷺ بل من خطأ المرويات.

الكلمات المفتاحية: (السنة النبوية – الحداثة – العقل – المنهج العلمي).

Abstract:

There are many attacks directed at the Prophet's Sunnah, including those related to its preservation and the methods of its codification. As the enlighteners and modernists claim, it is not a revelation, and therefore they deal with this Sunnah as a general heritage that does not carry special sanctity, and has no authority in legislation and reasoning. Rather, they see that Most of the crises of Muslims comes from this Sunnah, which those who believe in it try to apply to reality literally and without works of reason and diligence.

The study is concerned with tracking these appeals, criticizing them with an analytical approach, and explaining the motives behind their critical endeavors. At the same time, this study attempts to examine some of the approved responses whose authors try to adopt sound and correct methods of response in dealing with the Sunnah of the Prophet, not as a general heritage as the enlighteners and modernists did, but rather as the second reference for the Muslim after the Holy Qur'an. However, there is what is rejected as a statement. By the Chosen One, peace and blessings of God be upon him, but rather from the error of the narrations.

Keywords: (Prophetic Sunnah - modernity - reason - scientific method).

المقدمة

الاستشكال على الأحاديث في محاولة لنقدها سنداً ومتناً يتم الترويج له في لحظتنا التاريخية الراهنة، فقد صدرت مواقف كثيرة لباحثين بمختلف التوجهات والخلفيات الثقافية، كانت منطلقاتهم نقض وتقويض السنة النبوية، وردّها وإسقاط قدسيتها من الذهنية الإسلامية، وعدم عدّها سنداً ومرجعاً تؤسس للمسلم مصدراً من مصادر التشريع، وبعض الباحثين تناول أحاديثاً بعينها وفق رؤية منهجية سديدة، وعلى خلفية معرفية رصينة فرّد هذه المرويات المنسوبة لرسول الله ﷺ وله مسوغاته الشرعية والعقلية في ذلك.

والبحث يتقصّى بالرصد الكشف عن مطاعن القرآنيين والحداثيين مبيناً عوار نقدهم، ومفنداً شبهاتهم المثارة ضد السنة النبوية، والدراسة ذاتها معنية أيضاً بدرس الردود التي توجهت بالنقد لأحاديث مخصوصة وفق رؤية علمية، لذا يحاول البحث دراسة التوجهات النقدية للسنة النبوية وفق الآتي:

أولاً: بعض التوجهات التي تولت نقد السنة النبوية كان هدفها هدمي، في محاولة منهم لتقويض الأساس المرجعي الثاني للمسلم بعد القرآن الكريم، وهذا توجه باطل ومذموم لا يتفق مع مقتضيات الدرس العلمي، ولا ينسجم مع متطلبات العقل الراجح، إذ المهجوسين بهذا التوجه يسقطون من حساباتهم كلّ وكامل السنة النبوية بمزاعم متهافتة تكشف عنها الدراسة بوضوح ودقة.

ثانياً: هناك من يؤمن بالقرآن الكريم فقط وحسب، راداً للسنة النبوية جملة وتفصيلاً بحجة أن القرآن العظيم قد تكفل الله تعالى بحفظه، فهو غير متروك لجهد البشر، في حين أنَّ السنة النبوية يطالها التحريف نقصاناً وزيادة، بل ويُكذَب عليها، ويتم إنشاء سند صحيح لمتن مختلق لا أصل له؛ لأنَّ السنة موكول أمرها إلى البشر، والبشر بحكم فطرتهم وما جُبلوا عليه معرضين للخطأ والنسيان والكذب والتزييف. وهذه الشبهات تتصدى لها الدراسة وتنقدها وفق نقد علمي منهجي.

ثالثاً: هناك من انتقد أحاديثاً معينة من جهة المتن أكثر من السند، لاعتقاده أنَّها تتعارض مع مسلمات العقل، أو تصطدم مع حقائق علمية ثابتة، أو تخالف النص القرآني بشكل صريح

وليس هناك سبيل للجمع بين الدليلين، مما يؤدي للتخلي عن هذه المرويات الواصلة إلينا عن طريق الآحاد في مقابل القرآن الكريم الثابت بالتواتر، وهناك أحاديث رُدت لأنها تتناقض مع معطيات الوقائع التاريخية الثابتة، ومن الأحاديث ما تم رفضها لأنها تخالف منطق العلم الحديث، والبحث في هذا المحور من الدراسة يحاول أن يتثبت قبل نقض المرويات من المزاعم المطروحة بهذا الخصوص، ولا يجازف برد السنة النبوية بحكم الدواعي الاعتراضية المساقة من غير تمحيص وسبر لمنطقها العلمي والمنهجي.

والدراسة اتبعت منهجاً تركيبياً تكاملياً في دراستها لهذا الموضوع، فزاوجت بين الأداة التحليلية ومنهجية النقد العلمي، مرتكزة على الأسس المعرفية التي شيدت عليها علوم الحديث دراية ورواية صرحها، كما اختطت هذه الدراسة لنفسها متابعة المنهج العلمي الإمبريقي في تحديد الحقائق المتيقنة الصلبة، من النظريات التي لم تثبت علمياً على أنها حقائق راسخة.

التمهيد

السنة النبوية بشقيها دراية ورواية كانت وما تزال محظية لدى العلماء على مرّ الأزمان بالدرس والتمحيص، إذ ثمة ضوابط وشروط وضعوها لقبول السنن وردّها، وكانت عنايتهم تشمل نقد الحديث سنداً ومتناً، فما سلم منها اعتمدوه، وما لم يسلم منها ردّوه، وهذه الدراسة معنيّة باستقراء الطعون الموجهة للسنة النبوية، وبيان حجج قائليها، ونقدنا للأسس التي بنوا عليها رؤيتهم المتهافتة، وفي الوقت عينه تسعى الدراسة لتجلية نوعاً من الردود المعتمدة المنتقدة لبعض الأحاديث وفق رؤية منهجية علمية.

نحن نعلم أنَّ ثبوت الإسناد أهم شروط صحة الخبر، والشرط "ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته"[1]. فعدم الإسناد يعني عدم المتن، ولكن وجود الإسناد لا يعني صحة المتن، إذ شرط الحديث الصحيح ليس فقط وجود الإسناد، بل وجود إسناد تجتمع فيه شروطٌ مخصوصة اتفق عليها المحدّثون كعدالة الرواة، وضبطهم، واتصال السند، وانتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة القادحة[2].

ووجود الإسناد الصحيح أيضاً لا يعني صحة الخبر لكل قطعي جازم، إذ قد يكون في الحديث علة خفية، أو يكون النقد متجهاً للمتن، وذلك بأن يكون معنى الحديث غير صحيح. ولذا يؤكّد علماؤنا أصحاب الصنعة الحديثية أن صحّة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته[3]. وانطلاقاً من هذه المقدمة فإننا تقصّدنا في المبحث الثاني من هذه الدراسة طرح بعض النماذج النقدية لنصوص السنة التي تم تخريجها في كتب الصحاح.

(١) تشنيف المسامع بجمع الجوامع، ٢/٧٦٠.
(٢) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث، ص: ١١ – ١٣.
(٣) الفروسية، ابن القيم، ص: ١٨٦.

المبحث الأول
المطاعن بالسنة وعدم عدّها مصدراً للتشريع

النزعات الايديولوجية التي لها موقف سلبي من السنة النبوية كثيرة في العصر الحديث، يصل هذا الموقف السلبي في كثير من الأحيان إلى إسقاط الحجيَّة لمقام السنة برمتها، فلا يعدّونها مصدراً للدّين من بعد القرآن الكريم، بل يسقطوها جملة وتفصيلاً عند فريق، وعند آخرين تمر السنة بغربال الانتقاء والاصطفاء غير المنضبط بميزان، فيأخذون منها ما يريدون، ويدعون منها ما لا ترتضيه أمزجتهم، وبما لا يتوافق مع توجهاتهم ومذاهبهم الفكرية والفلسفية، وكلّ هذا المنازع تأتي من تحت عباءة التنوير والاصلاح الحداثي للخطاب الاسلامي.

وإقصاء السنّة عن المجال المرجعي للفاهمة الإسلامية سبيل لإقصاء كثير من الأحكام التي لم ترد في القرآن، كما يضمن سيولة المعنى القرآني بعيداً عن إحكام التطبيق النبوي؛ وهو ما ينتهي بالرسالة الخاتمة إلى أن تكون قابلة لأن تكون وعاءً لكلّ دعوى؛ مهما بلغ انحرافها في تقعّرها الحاد أو تحدّبها الفج[1].

ومنكرو السنة يزعمون بأنها طارئة على زمان التشريع، وهو زمان مبتعد عن أصالة الوحي والواقع الذي وفقه تأسس الدين، فالحداثيون يعدّون المرويّات المنسوبة للنبي ﷺ أقوالاً وأفعالاً وتقريرات، حادثة لا أصالة لثبوتها، إذ زمن تدوينها كان في القرن الثاني للهجرة، وهي مسافة طويلة بين قائل النص أو الخبر ومن أخرج الحديث مسنداً أو غير مسند، كما أنهم لا يولون السنة حجيّتها فهي -بحسب زعمهم- لم تكن حُجّةً زمن البعثة، ويجب ألا تكون حُجّة اليوم، وقد ضاعت بفعل فسادِ طرائق حفظِها[2]. لذا يقول أحدهم "إنَّ عدم كتابة شيء من الأحاديث إلا بعد عهده ﷺ بمدة كافٍ في حصول التلاعب والفساد الذي حصل"[3]. فهو بهذا القول قد شكّك في السنة النبوية كلها بلا تمييز.

إنَّ عدم كتابة شيء من الحديث في عهده ﷺ لا يفيد التلاعب والفساد -كما زعم- بل ربما عدم الكتابة تؤكّد في النفس صحة الأسانيد؛ إذ برواية الحديث الواحد بطرق متعددة

(١) ينظر: الحداثيون العرب والهجوم على السنة، ص: ٢٧.
(٢) ينظر: المصدر السابق، ص: ٣٣.
(٣) منكرو السنة قديماً وحديثاً، ص: ٤٣.

وبأسانيد مختلفة مع حفظ متنه أكبر دافع يردّ دعوى التلاعب والفساد، هذا إذا سلمنا بهذه الدعوى، فكيف وقد ثبت ما يفيد كتابة الأحاديث في زمانه عليه الصلاة والسلام، وأنه أذن بذلك؟! أما الحديث الذي يستدلُّ به من يرى أن السنّة لم تدوّن في عصره بقول المصطفى "لا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلا حَرَجَ"[1]. فهذا الحديث نصّ في آخره على القول (وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلا حَرَجَ)، فتبيّن أن المنع من الكتابة ليس العلّة فيها بعدم اعتبارها، فلو كان الأمر كذلك لما أمرهم بالتحديث عنه ولا حرج، وإنما قد يكون السبب الحقيقي في أنَّ الأشياء التي كانوا يكتبون فيها وعليها قليلة، وهو عليه الصلاة والسلام إنَّما يريد قصرها حصراً على تدوين القرآن الكريم لندرتها والله أعلم.

أما أحاديث كتابة السنة النبوية فكثيرة نورد بعضاً منها، ومن ذلك ما رواه أحمد عن عمرو بن شعيب عن جده، قال: قلنا يا رسول الله: إنّا نسمع منك أحاديث لا نحفظها أفلا نكتبها؟ قال: "بلى اكتبوها"[2]. وقد صحَّ عن أبي هريرة قوله: "ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر مني حديثاً عنه، إلا ما كان من عبد الله بن عمر فإنه كان يكتب ولا أكتب"[3]. وروي أنّ رجلاً من الأنصار كان يجلس إلى النبي ﷺ فيسمع من النبي الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنّي أسمع منك الحديث فيعجبني ولا أحفظه، فقال رسول الله ﷺ: «استعن بيمينك» وأومأ بيده للخط"[4]. وهذه الأحاديث الواردة تدلَّ على أن أمر الكتابة غير مخصوص بالكتاب العزيز فقط وحسب.

وقد تطاول محمود أبو رية على كبار المحدثين مثل البخاري ومسلم والنسائي وغيرهم زاعماً أنّهم لم يكونوا أهلاً لتمحيص السنّة، لأنَّهم لم يكونوا يخوضون في غوامض العقول، فهم ليسوا عنده بعلماء، وأن الأدباء وعلماء الكلام من المعتزلة هم أهل ذلك[5]، وهكذا فإنه يحاول الإزدراء بالمحدثين، ورميهم بالجمود، وليقلل من شأنهم، ويتجاهل أنَّ ما وضعه المحدثون من قواعد لنقد الرواية والراوي من أدقّ ما وصل إليه علم النقد في الحديث والقديم[6].

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٣٢٦).
(٢) مسند أحمد ٢/٢١٥.
(٣) أخرجه البخاري برقم)١١٣).
(٤) سنن الترمذي، رقم (٢٦٦٦).
(٥) أضواء على السنة المحمدية، ص: ٤.
(٦) دفاع عن السنة، محمد بن شهبة، ص: ٤٦.

بل تمادى به الأمر أن وصل بفحش انتقاده إلى الصحابة الكرام عليهم رضوان الله تعالى، وحطَّ من قدرهم، بل وكذب عليهم، قائلاً: "وإن من اتهم أبا هريرة بالكذب (عمر وعثمان وعلي)، ثم زعم أنَّ علياً كان سيء القول فيه، فقال عنه: ألا إنه أكذب الناس، أو قال: أكذب الأحياء على رسول الله ﷺ أبو هريرة[1]. وكل ما ذكره أبو رية من تكذيب الخلفاء (عمر وعثمان وعلي) لأبي هريرة، وأنَّ علياً كان سيء القول فيه، لا يعدو أن يكون دعاوى أفكٍ كاذبة مزورة.

الحداثيون والانعتاق من سلطة النَّص النبوي:

الحداثيون يجعلون غايتهم الأسمى، وهدفهم الأساس تقويض المرجعيَّة الدينية، ونبذ قدسيَّتها، وإبعادها من المركز المهيمن في حياة الناس إلى أقصى درجات الهامش، لذا نجدهم يحاولون قراءة السنة النبوية ضمن منظور يزدرون به مشمولاتها، يقول محمد أركون "لم تعد ثقافتنا الحديثة بقادرة على الانغماس في هذا الجو الذي يحيطه المسلمون بالنص النبوي، الجو السحري والخرافي واللا واقعي وغير العقلاني"[2].

المشتغلون بحقل الحداثة يقاربون الحديث النبوي في مشروعهم بوصفه تراثاً، وهذا التراث يعدّونه (الموتى الأحياء فينا)، ووظيفتهم الأساس تجاه هذا الموروث، نزع القداسة الحقيقية، وتفريغ سلطة النص النبوي من مقامه العالي، فهم يحنقون أشد الحنق حين يرون السنة النبوية تشتغل موجباتها في دنيا الناس، لذا فهم يصفون هذه السلطة بأنها خفية، بحيث تردعك حين لا يلزم الردع، وتلجمك حين ينطلق اللسان[3].

تحكيم العقل بنصوص الحديث النبوي:

إن الإحتكام لسلطة العقل المطلق، وجعله ظاهراً ومهيمناً على النصّ النبوي، بحيث تنضبط السنة والواقع وفقه لا العكس، يجعل من هذا العقل إلهاً مشرّعاً حاكماً على النص، ولو صدر هذا النص من مرجعية عليا، كرسول الله المؤيّد بالوحي، يقول أحدهم "والذي يجب أن نعرفه أولاً ونبدأ منه الحوار، أنَّ العقل موجود في الواقع قبل النقل، فالنقل نتاج لتفاعل العقل

(١) ينظر: أضواء على السنة المحمدية، ص: ١٦٦.

(٢) الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، ص: ١٠١-١٠٢.

(٣) ينظر: سلطة النص: قراءات في توظيف النص الديني، عبد الهادي عبد الرحمن، ص: ١١.

مع الواقع، مما يؤكّد هيمنة العقل وسيادته على النقل"[1]. بل يرى حسن حنفي أنَّ الواقع فضلاً عن العقل أساس النقل بدليل أسباب النزول والناسخ والمنسوخ[2].

العقل شرعاً له مقامه، وله حجيته في التلقي والاستدلال، غير أنَّه لا يُقدّم على الشرع وليس له أولوية سابقة على مقتضيات الدّين، والحق أنَّ تمحيص الدرس في ثنائية العقل والنقل يعود إلى مُسلَّمَة مفادها: أن الله تعالى حين خلق (مَلَكَة العقل) مزوداً الإنسان بها بوصفها الأداة المُميزِة لهذا النوع، لم يأتِ بشرع يناقض ويتعارض ويتضاد مع هذه الملكة، وإنَّما جاء الشرع الإلهي متوافقاً مع مقتضيات الفطرة، ومنسجماً مع قوانين العقل وبراهينه، غير أنَّ بعض العلماء لديه شيء من الغلو في تقديس مقام العقل وأولوية الأخذ به عند التعارض يقول محمد عبده على سبيل المثال: "اتفق أهل الملّة الإسلامية إلا قليلاً ممّن لا يُنظر إليه على أنَّه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دلّ عليه العقل"[3].

فكما أنَّنا لا نتفق مع هذه الأطروحة التي قدمها محمد عبده بشكل إطلاقي؛ إذ في الدين أموراً ليس للعقل مناطٌ متعلق بها، فلا يُرد كل أمر من أمور الدين الى مقتضيات هذا العقل. وإذ نحن نجافي هذا الرأي بإطلاقيته، فإنّنا في الوقت نفسه لا نتوافق مع الأطروحة التي ساقها أبو القاسم الاصبهاني لأنَّها تتضمن مناكدة للعقل من كل جهة، وعدم عدّه معتبراً وذا بال، وهذا ما يستخلص من ظاهر قوله: "ولا نعارض سنة النبي ﷺ بالمعقول، لأنَّ الدين إنَّما هو الانقياد والتسليم، دون الردّ إلى ما يوجبه العقل، لأن العقل ما يؤدي إلى قبول السنة، فأما ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل"[4]. فهذا الرأي مأخوذٌ عليه من جوانب، ففي السنة النبوية أحاديث معقولة المعنى بطبيعتها، وللعقل دخالة في فهم خطابها، وحين توجد مرويات مخالفة بظاهر طرحها للنص القرآني ولا سبيل للجمع والتوفيق بين النَّصين المتعارضين، فإنَّ العقل يقضي بردّ الرواية المنسوبة لرسول الله ﷺ والأخذ بالخطاب القرآني الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ففي مثل هذه المسائل لا يُقال إنَّ إعمال العقلِ جهلٌ وإنَّما هو عين الصواب.

---

(١) الفهم الحداثي للنص الديني، ص: ٣٨٤.

(٢) التراث والتجديد، ص: ٣٦٨.

(٣) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، ص: ٧٠.

(٤) الحجة في بيان المحجة، ٥٤٩/٢.

ولا شكّ أن العلاقة وثيقة وموطّدة بين النقل والعقل، غير أنَّ المشكلة تكمن فيما يدّعيه التنويريون وأصحاب النزعات الحداثية بأنَّ العقل مستقلٌّ قائم بذاته، وله القدرة أن يحكم على النصّ منفرداً، في حين أنَّ العقل حين لا يسترشد بنصٍّ متعالٍ له مرجعيته المفارقة للواقع، يزل وينحرف ويتردى في منزلقات الهوى، والاعتقادات الباطلة، ويكون عرضة لتسويلات الشيطان وإغواءاته.

وثمّة قضية تتعلق بعدم تفريقهم بين النصّ المقدس المتعالي وبين الأثر الأدبي أو غير الأدبي من منجزات البشر الفكرية، فقراءة نصوص الحديث النبوي يجب أن تخضع لشروط هذا النص، ومقتضيات فهمه، والأدوات التي ينبغي أن يتمهّر بها القارئ للنصوص النبوية مقترنة بالضوابط المنهجية، في حين تسعى القراءة الحداثية لمقاربة النصوص برؤية حرّة منفتحة بلا ضابط، متسكعة كما يصفها أحدهم: "إنَّ القراءة التي احلم بها هي قراءة إلى درجة التشرّد والتسكّع في كل الاتجاهات، إنَّها قراءة تجد فيها كل ذات بشرية نفسها سواء أكانت مسلمة أو غير مسلمة"[1].

محاكمة السنّة للواقع:

من المنطلقات التي يؤمن بها الحداثيون أنَّ الوحي عليه أن يتشكّل وفق الواقع، وينضبط به لا العكس، لذا فهم يحاكمون الحديث النبوي إلى الواقع، إذ الواقع أقوى سلطة من النص بحسب زعمهم، حيث يغدو هذا الواقع هو مقياس الحقيقية، وجعل الواقع حاكماً على النصّ ومتبوعاً لا تابعاً"[2]. وهذه الرؤية تسربت إلى الحداثيين العرب من ثورة أوروبا على تعاليم الكنيسة، وقوضوا عبرها كل ما هو ديني وإزاحته ليحلّ محله الواقع[3]. وهذه الفهم الحداثي جعلهم يرون السنة النبوية مجرد تعاليم منحصرة بظرفي الزمان والمكان، ولا تمت إلى الواقع بصلة، وبهذا الصدد يقول نصر حامد أبو زيد "وعلى مستوى التأويل يدخل الواقع طرفاً فاعلاً بوصفه الجامع بين العقل والنقل، ويكون بمثابة مرجع صدق وتحقيق لو حدث تعارض بين النقل والعقل"[4].

(١) الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، محمد أركون، ص: ٧٦.
(٢) القراءة الحداثية للسنة النبوية، ص: ٢٩٧.
(٣) ينظر: الوحي والإنسان قراءة معرفية، ص: ١١٥ – ١١٦.
(٤) نقد الخطاب الديني، ص: ١٨٨.

فالإنسان والواقع الذي نشأ فيه هو المرجع الذي يستندون إليه، وبالتالي فهو الأصل، إذ الواقع أولاً، والواقع ثانياً، والواقع أخيراً، وإهدار الواقع لحساب نص جامد ثابت المعنى والدلالة يحوّل كليهما إلى أسطورة[1].

(١) المصدر السابق، ص: ١٥٧.

المبحث الثاني
المقاربات النقديّة المعتمدة للسنة النبوية

في هذا المحور من الدراسة يحاول الباحث أن يتطرق للمقاربات التي تناولت بعض الأحاديث المنسوبة لرسول الله ﷺ، بالنقد والاستشكال، وهو يسمّيها معتبرة حتى لو جانبت الصواب فيما ذهبت إليه من نقد؛ إذ الباعث عليها ليس إنكارها لمقام السنَّة، ولا تنطلق من رؤية تشكيكية لسائر الأحاديث النبوية، إنّما قصدوا من وراء نقدهم لهذه الأحاديث تنزيه مقام النبوة من الغلط، وحفظ جانب رسول الله ﷺ من الاساءة، وإسناد بعض ما لا يليق إليه، كما أنهم تعاطوا مع النصوص النبوية بدقة علمية، وبمنهجية مرضية، وبحياد معرفي، وكما قال علماؤنا واصفين الحياد العلمي وإن لم يسمّوه بهذه التسمية، يقول وكيع: "إنَّ أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم"(١). وقال في موضع آخر: "من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة، ومن طلبه ليقوي به رأيه فهو صاحب بدعة"(٢).

فحين يتوجّه النقد للنصوص المروية عن النبي ﷺ، ويكون هاجس هذا الانتقاد هو توخي الحقيقة، والظفر بالمعرفة الدقيقة حول هذه النصوص، سواء كان هذا النقد على صعيد المتون أو الاسانيد، فإنَّ مثل هذا التوجه النقدي يُحْتَرَم؛ لنبالة المقصد، وشرف الغاية، بغض النظر عن إصابته محز الحقيقة أو الانحراف عنها. وهذا المنزع هو الذي دفع كثيرٌ من العلماء وأصحاب الصنعة الحديثية لنقد المرويات المختلفة سواء بالكتب التي اعتمدت تخريج الحديث الصحيح فحسب، أو التي اشتملت على الصحيح وغيره، لذا لم يكن وضع الناقد للمتون والاسانيد عند علمائنا الأوائل حرجاً مثلما هو عليه واقع الحال في العصر الراهن، إذ تحوّل نقد المرويّات إلى جرم وفتنة.

إنَّ النقد لبعض أحاديث السنة لا يعنى الهدم والتشكيك والصدود عنها، بل النقد يعني العلم واليقين والقبض على الحقيقة المنشودة، وفي هذا السياق نورد بعض الردود العلمية لمتون السنة النبوية المعتبرة سواء أوافقت الحق أم لم تصبه، واعتبارها انتقادات مقبولة لا

(١) سنن الدار قطني، ٢٧/١.
(٢) ذم الكلام وأهله، ١٨٨/٢.

بحسب النتيجة التي توصلت إليها، وإنَّما لسلامة الغاية ونبل المقصد.

واختارت الدراسة أن تتصدّى للأحاديث المخرّجة في كتب الصحاح لا في غيرها من مدونات السنة المختلفة، وهي قصدت هذا الأمر لبيان كيفية تعامل العلماء مع كتب الصحيح. وتدور هذه الردود في محاور معينة نحاول تقصّيها بالآتي:

أولاً: ردّ الرواية تنزيهاً لمقام النبوة

هناك من ردّ مرويّات مخرجة في الصحاح لأن فيها إساءة واضحة لمقام النبوة، ولجناب سيد الكائنات عليه الصلاة والسلام، ونموذج ذلك الخبر الذي يخرجه البخاري في صحيحه بلاغاً عن الزهري ونصّه: "قَالَ الزُّهْرِيُّ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : ... وَفَتَرَ الْوَحْيُ فَتْرَةً حَتَّى حَزِنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا بَلَغَنَا حُزْنًا غَدَا مِنْهُ مِرَارًا كَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُءُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ لِكَيْ يُلْقِيَ مِنْهُ نَفْسَهُ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فَيَسْكُنُ لِذَلِكَ جَأْشُهُ، وَتَقِرُّ نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ؛ فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فَتْرَةُ الْوَحْيِ غَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلك"[1].

فهذه الرواية تمّ ردُّها في أكثر من وجه، لأنَّ فيها إساءة واضحة لمقام النبوّة المنزّه عن كلّ ما لا يليق، فهي تصرّح بما لا يقبل الشكّ أنَّ النبي ﷺ يحاول الانتحار مراراً والذي يثنيه عن هذا الفعل المشين سيدنا جبريل عليه السلام حين يهم بأن يقذف بنفسه من أعالي الشواهق فيردّه عن ذلك الفعل ويخبره بأنه رسول الله وبأني جبريل. فهل رسول الله ﷺ شخصية ضعيفة متهافتة إلى هذا الحدّ بحيث لا يقوى على الصبر والتماسك والجلد فيفكر جديّاً بالانتحار، بل يتجاوز أمر الفكرة إلى الفعل ولأكثر من مرة حين يفتر الوحي لولا جبريل عليه السلام؟!

إنَّ من العقيدة المستفيضة عند علماء المسلمين أنَّ من لوازم النبوّة أن يسلب الله تعالى من نبيه القدرة على المعصية أصلاً[2]، فهو بشر ما في ذلك أدنى شكّ غير أنَّه معصوم من الأمور التي تقدح في شخصه كإنسان سوي، وهل ثمّة شيء أعظم قدحاً من أن يصل المرء إلى إنهاء حياته وأن يضع حدّاً لها؟ إذ من يصل لهذا المستوى المتطرف في التصرفات فهو إنسانٌ

(١) أخرجه البخاري (٦٥٨١).

(٢) ينظر: أصول الدين للغزنوي، ص: ١٣٨- ١٣٩. تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، ص: ١٣. أفعال الرسول ﷺ ودلالتها على الأفعال الشرعية، ١٤٢/١.

فقد عقله وضاع رشده، والله تعالى زكّى عقل رسوله الكريم، ونفى عنه الاختلاط في لبّه بقوله: (وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ)[1]. فرسول الله ﷺ تثبت له العصمة حتى قبل النبوة من كلِّ ما ينافي الأهليَّة لتحمُّل الرسالة، وقتل النفس بالانتحار من أعالي شواهق الجبال سفاهة ومنكر، وهي علامة ضعف في العزيمة، وخور في القوة، وكلُّ ذلك لا يقترن البتة بصاحب المقام الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وثمّة ملمح آخر للطعن في هذه الرواية، يتعلق بتكرار محاولة الانتحار المنسوبة لنبي الله ﷺ والتردي من شواهق الجبال، فهذا التكرار يلزم منه شكّ رسول الله ﷺ في قول جبريل له في كلّ مرة: (يا محمد، إنك رسول الله حقاً) ليطمئنه ويثبت فؤاده ويسكّن جأشه. وأنَّ معاودته لتكرار الفعل يتنافى مع رسوخ اليقين بنبوته، وحقيقة ما نزل عليه من الوخي والاستعداد للرسالة، فالحديث -إذاً- يتناقض مع موجبات العصمة الثابتة لرسول الله ﷺ، والمعلومة من الدين بالضرورة.

والعلماء لهم نقدهم الموجّه لموضع معيّن من هذا الحديث يتعلق بصيغة الخبر (البلاغ)، فشرّاح الرواية قد بينوا أنَّ قوله: (فيما بلغنا) أن هذا البلاغ ليس من تتمّة كلام عائشة رضي الله عنها، فقد نسبه القاضي عياض إلى مَعْمَر، ولم يسنده معمر، ولا ذكر رواته، ولا من حدَّث به، ولا أنَّ النبي ﷺ قاله[2]، ولابن الملقن في شرحه لصحيح البخاري الرأي نفسه[3]. وعزا ابن حجر هذا القول (فيما بلغنا) إلى ابن شهاب الزهري، وقال عنه "وهو من بلاغات الزهري وليس موصولاً"[4].

وسواء كان القائل (فيما بلغنا) معمر كما قال عياض وابن الملقن، أو الزهري كما رجح ذلك ابن حجر، فالمقصود أنَّ الكلام غير مسند إلى رسول الله ﷺ ولا إلى السيدة عائشة رضوان الله تعالى عليها، وإنَّما هو بلاغ غير متصل ولا مسند، فلا يرتقي لدرجة الثبوت[5]. والإمام الذهبي ينقل رأي يحيى بن سعيد القطان في ابن شهاب الزهري بقوله: "مرسل الزهري شرٌّ من مرسل غيره؛ لأنَّه حافظ، وكلّ ما قدر أن يسمي سمى، وإنَّما يترك من لا يحب أن يسميه، ثم علق

(١) سورة التكوير، آية: ٢٢.
(٢) ينظر: الشفا في تعريف حقوق المصطفى، ١٠٤/٢.
(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ٢٩٩/٢.
(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٥٩/١٢.
(٥) عصمة النبي ﷺ من الانتحار، سعود بن عبد العزيز العريفي، ص: ٢٣٠.

الذهبي عليه بقوله: مراسيل الزهري كالمعضل؛ لأنَّه يكون قد سقط منه اثنان[1].

فإذا كان هذا في المرسل الذي يُسقط فيه الراوي (الزهري) الصحابي الذي سمع الحديث من رسول الله ﷺ فكيف الأمر بالبلاغات؟ لا شكّ أن الأمر فيها أشد، خصوصاً وأن مراسيل الزهري توقّف العلماء في اعتبارها والعمل بها، يقول الشافعي: "إرسال الزهري عندنا ليس بشيء"، وقال يحيى بن معين "مراسيل الزهري ليست بشيء"[2].

وعدّ بعض العلماء هذا (البلاغ) باطلاً وواجب الرد؛ حتى لو كان مسنداً صحيحاً، لأنه يتعلق بأصل إيمان النبي ﷺ بنبوته، ويقينه برسالته، التي يجب أن يقوم الإيمان بها على أكمل اليقين القاطع، الذي لا يعتوره شكّ في أيّة لحظة من اللحظات، وهذا يقتضي ردّ بلاغ الحزن اليائس وإبطاله، وعدم قبوله ولو كان صحيح السند؛ لمناقضته لأصول الإيمان والعقيدة[3].

ثانياً: الأحاديث المصادمة للطبيعة التكوينية للأحياء

هناك بعض الأخبار تم تخريجها في الصحاح من يتأملها يجد فيها تعارضاً بيّناً بينها وبين الخصائص التكوينية للأحياء، وتتنافى مع طبائع المخلوقات بحكم الفطرة والجبلّة، منها على سبيل المثال الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: "لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام ولم يخنز اللحم ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر"[4]. تم الاستشكال على هذا الحديث في أكثر من وجه، الأول: متعلق بفساد اللحم (خنزه) إذ هذه مسألة حيوية بايلوجية تتعلق بلحم كلّ كائن حي، فهل اللحم بوصفه لحماً قبل بنو إسرائيل لا يفسد؟! أم أنَّ فساده قائم لعلّة في ذاته وطبيعته، وهذه سنّة طبيعية قائمة لا تتخلّف أوجدها الله تعالى في سائر لحوم الكائنات الحيّة، وسنن الله في الكون والحياة والإنسان لا تتخلّف كما هو معلوم، لقوله سبحانه: **(فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا)**[5]. فكما أنَّ الشمس والقمر آيتان جعلهما الله تعالى سنة تنضبط بهما أشياء كثيرة، وأن حصول الكسوف أو الخسوف لا يكونان إلا لعلة قائمة بطبيعة حالهما الكوني، ولن ينكسفان أو

(١) سير أعلام النبلاء، ٣/٤٨٩-٤٩٠.

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب، ١/١٩٥.

(٣) ينظر: محمد رسول الله، محمد الصادق عرجون، ١/٣٩٥.

(٤) أخرجه البخاري (٣١٥٢)، ومسلم (١٤٧٠).

(٥) سورة فاطر، آية: ٤٣.

ينخسفان بأمر خارج عن طبيعة القانون الذي يسيرهما، ولذا حين توفي ابن النبي ﷺ ووافق ذلك كسوف الشمس في اليوم نفسه أُشيع بأن كسوف الشمس إنَّما تم حزناً على موت إبراهيم فقال النبي ﷺ "إِنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ لا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ولَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ فَصَلُّوا، وادْعُوا اللَّهَ".(١).

و(خنز) اللحم وفساده من الأشباه والنظائر لآيات الله الكونية، فلا يمكن أن تتوقف سنة الله في الاشتغال والعمل لأجل قومٍ ما أو تظهر بفعل قومٍ ما، القانون الطبيعي في الأحياء والأشياء لا يتردد في المضي بجريان سنته التي فطره الله تعالى عليها، ففساد اللحم قائم قبل بنو إسرائيل ومن بعدهم ولا علاقة لفعلهم بمضيه وجريانه أو امتناعه وتخلفه.

الوجه الثاني الذي اعترض فيه على النص بخصوص الخيانة المنسوبة لحواء عليها السلام (ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر)، والخيانة ههنا بحسب شُرّاح الحديث تتعلّق بعدم نهيها لآدم لحظة قربانه الشجرة المحظورة، والذي يظهر من خلال (خيانتها) من عدمها أنَّ بنات حواء ليس لهنّ علاقة بفعلها من تركها هذا الفعل؛ لأنَّ الشرّ كما هو معلوم قرآنيَّاً استودعه الله تعالى جبلّة بني آدم بالضرورة ولا علاقة لتصرف حواء من عدمه بوجود الاستعداد الفطري المركوز في طبيعتهنَّ التكوينيَّة، قال تعالى: (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها) فسواء أكانت حواء أمينة على أداء الأمر الإلهي المعهود به إليهما هي وآدم، أم أنَّها خائنة لذلك العهد والميثاق فبنات النوع الانساني لديهنّ القابلية للشر كما لديهن ذات الدوافع الخيّرة بنص الكتاب العزيز المتقدم.

فتخلّف خيانات النساء لأزواجهم لا معنى له، وغير مقرون بأمانة أمهم الأولى (حواء)، بل هو أمر مطبوعات عليه جبلّياً، ولهذا فالاستشكال على هذا الحديث قائم، ومدار الاعتراض عليه متعلق بسنن كونية طبيعية لا تتخلف، وكل محاولات ردّ الشبهات المثارة بخصوصه غير مقنعة، ولذلك قيل: ما من حديث مخرّج في الصِّحاح تُثار حوله شبهات ما إلا تصدّى العلماء بردّ هذه الشبهات، ولكن المعول عليه في هذا السياق ليس مجرّد الرد، بل أن يكون الردُّ مقنعاً، ومقوضاً للشبهة علمياً من أصلها، وهذا ما لم يقع في واقع الحال.

(١) أخرجه البخاري برقم (١٠٤٣).

ثالثاً: الأحاديث التي فيها استشكالاً طبياً أو عليماً:

هناك من تصدّى لجملة من المرويات المنسوبة لرسول الله ﷺ بالردّ، وخاصة تلك المتعلقة بما يسمى بـ(الطب النبوي)، ووجد أنَّ فيها تعميمات واسعة، ومبالغات لم تثبت طبياً إلى الآن، ولم يُتيقّن منها في الاجراءات العلمية الحديثة، وفي هذا السياق نورد بعض الشواهد من هذه الأخبار، وبيان مواطن العلّة فيها من منظور الطب والعلم الحديث.

حديث فضل العجوة هذا الحديث أخرجه الشيخان في صحيحيهما عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "من تصبّح سبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم، ولا سحر"(١).

فقد ذهب البعض في سياق نقده لمنهجيّة علماء الحديث، بعد اتهامهم بالعناية بالسند (النقد الخارجي)، وإهمالهم لنقد المتون (النقد الداخلي)، وجاء بهذا الخبر حول فضل العجوة إنموذجاً عن ذلك، يقول أحمد أمين "حتى نرى البخاري نفسه على جليل قدره، ودقيق بحثه، يثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمانيَّة، والمشاهدة التجريبيَّة على أنَّها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرجال"(٢).

وفي موضع آخر طالب بأنَّ أهم شيء في نقد المتن هو أن ينظر فيه هل يتطبق على الواقع أو لا؟ ثم تساءل هل في العجوة ترياق؟ وعقّب على ذلك مؤكداً أنَّ تجربة لمرة واحدة لا تكون كافية "الإثبات شيء في ثبْت الأدوية، إنّما الطريقة أن تجرب مراراً، وخير من ذلك أن تحلل لتعرف عناصرها. فإذا لم يكن التحليل في ذلك العصر ممكناً، فلتكن التجربة مع الاستقراء، فكان مثل هذا طريقاً لمعرفة صحة الحديث أو ضعفه"(٣).

والدكتور عمار الحريري يؤكّد مصادمة هذا الحديث لمنطق الحس والمشاهدة، يقول: "أما في العصر الحديث فقط انهالت الشتائم على من تسرّع برد هذا الحديث بالحس والطب، واحتج من دافع عنه بانتظار المستقبل، ليكشف لنا أن التمر يعالج السم والسحر؛ لأنه إلى اليوم لا توجد مختبرات راقية تكشف خواص العجوة، وكان ردّهم على من ردّ الحديث: هل ثبت بالتجربة أن معنى الحديث باطل؟ وهذا السؤال يجب أن يكون عكسياً، إذ أن من ردّ الحديث لا يؤمن به حتى يجربه، أما من سلّم بصحته، فبدل أن ينتظر المختبرات الراقية

(١) أخرجه البخاري برقم (٥١٣٠)، ومسلم برقم (٢٠٤٧).
(٢) فجر الإسلام، أحمد أمين، ص: ٢١٨.
(٣) ضحى الإسلام، لأحمد أمين، ١٣١/٢.

لمعرفة خواص العجوة عليه أن يثبت لكل من تراوده نفسه أن يكون هذا الكلام صادر عن النبي ﷺ، وأن يباشر فيتصبّح بعجوة المدينة، ويحتسي سمّاً قاتلاً ويظهر لنا النتيجة المعجزة!

ولكن المفارقة أن الرسول ﷺ ضمن أحاديث الطب عند البخاري قد اخترق الساحر وليد بن الأعصم عصمته التي أثبتها القرآن (وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ)[1]. فكيف يتم سحره عليه أفضل الصلاة والسلام وهو الذي أخبر أنَّ العجوة فيها شفاء من السحر، وإذا لم يتطبب عليه أفضل الصلاة والسلام بالعجوة، معنى هذا أنَّه لم يعمل بمقولته ليحترس من سحرته، أو أنَّ تمر المدينة لم يؤثر به تمر المدينة حيث كان غذاءهم الرئيس[2].

إنَّ الخوض في روايات الطب مع عجز العلماء في إيجاد الحلول المقنعة لها، لن تزيد راديها إلا تمسكاً، وتحرضهم على تنقية السنة النبوية من الأحاديث التي ليس لها رصيد واقعي حسي، ولا طبي ملموس ومجرَّب، ومن اختاره الله لرسالته الخاتمة أعقل، وأعظم قدراً، من أن يجازف بهذه الوصفات للمرضى"[3].

ومن الأحاديث التي تم انتقادها بهذا الخصوص مع أنَّها مخرجة في كتب الصحاح حديث فضل الحبة السوداء، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: "أنَّ هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا من السام، وهو الموت"[4]. فلا يعقل هذا التعميم المطلق، إذ تغدو الحبة السوداء شفاءً لكلّ الأمراض باستثناء الموت؟! خصوصاً وأن الأمراض لا حصر لها ولا عد، ولها أسبابها التي لا يمكن إحصاؤها مجرد إحصاء، ومن الأمراض ما لا يعرف سببه، وليس له تشخيص دقيق مع تقدم ميدان الطب كثيراً، فهل ثمّة خواص بهذه الحبة لتكون شفاءً من كل داء؟! أتصور أنَّ هذا إفراط ومبالغة وشطح من الخيال لا يمكن أن يتورط نبيٌ مرسل مؤيدٌ بوحي السماء بمثل هذا القول.

فالخبر فيه مخالفة واضحة للحس والمشاهدة والطب، وإن صحّ هذا الحديث فلا حاجة بنا للتطبُّب من سائر العلل والأدواء، يقول أحدهم: "هل يعقل أن يكون شفاء الأمراض في الحبة السوداء؟ فلنغلق المستشفيات ولنهدم الصيدليات"[5].

---

(١) سورة المائدة، آية: ٦٧.

(٢) ينظر: ضوابط العدول عن العمل بالحديث الصحيح، ص: ٣٠٦ – ٣٠٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص: ٣٠٦ – ٣٠٧.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٥٣٦٣). ومسلم برقم (٢٣١٥).

(٥) دفع الشبهات عن السنة، عبد المهدي عبد القادر، ص: ٢٥٧.

ومن الأحاديث الواردة في الصحاح التي توجه إليها النقد حديث طول آدم عليه السلام وأنه كان ستون ذراعاً، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قار رسول الله ﷺ: "خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً، فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن"(١). إذ يرى البعض أنَّ هذا الحديث مردودٌ؛ لأنه يفيد أن طول آدم عليه السلام حوالي ثلاثين متراً، وأن الخلق لم يزل ينقص طولهم حتى بلغوا ما هم عليه الآن، وهو في المتوسط متر ونصف إلى مترين "وهذا يخالف كل ما اكتشفه علماء الآثار والحفريات عن أقدم هياكل البشر العظيمة التي لا يختلف طولها عمّا عليه الانسان الآن إلا يسيراً، كما أنه لم يلاحظ أنَّ هناك قِصَر تدريجي لهياكل على هذا النحو المذكور بأن يكون طوله في الثلاثينات، ثم يتدرج نحو العشرينات، فالعشرة الأمتار.." (٢).

والحافظ بن حجر العسقلاني هو الآخر استشكل هذا الخبر في كتابه فتح الباري بشرحه لصحيح البخاري وذلك بأن الأمم السالفة كثمود وغيرهم تدلُّ مساكنهم على أنَّ قاماتهم لم تكن مفرطة الطول مع قدم عهدهم(٣)، والحافظ ابن حجر استعصى عليه الحل، وبقي هذا الاشكال قائماً، وقادحاً لصحة الخبر، بمقارنته بالواقع العياني المحسوس، وبالدراسات التاريخية والحفريات التنقيبية التي تصدت لموضوع الانسان بكل جوانبه الانثروبولجية.

رابعاً: الأحاديث التي تخالف الطبع الانساني:

حديث الذباب الذي أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي ﷺ: "إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه، فإنَّ في إحدى جناحيه داء، والأخرى شفاء"(٤).

هذا النَّص فيه مخالفة للطبع الإنساني كما يبدو، فهذه الحشرة (الذباب) هي مما يشمئزُّ منها الانسان بفطرته، وحين تقع على الطعام والشراب يبادر المرء إلى ذبّها عنه وطردها بسرعة عن مأكولاته ومشروباته؛ لعلمنا المتيقّن أنَّ الذباب يجعل من القمامات والقاذورات والأماكن المتسخة مأوى له ومهبطاً لعيشه، وليس من طبع الانسان ولا من ذوقيَّاته في المأكل

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٨٧٣). ومسلم برقم (٢٨٤١).
(٢) ينظر: نحو تفعيل نقد الحديث، ص: ١٨٤.
(٣) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٤١٥/٦.
(٤) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، رقم الحديث (٣١٤٢).

والمشرب أن يستريح نفسياً لهذا الحال، إذ قد يتسبب لدى البعض بالغثيان فينبذ الأكل برمته، فكيف يدعونا النَّص إلى غمس الذباب في الإناء، والتعليل: أنَّ في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء.

إنَّ النفس البشرية يُستند عليها فطريَّاً في مثل هذه الأمور، وخاصة في آداب المائدة من المآكل والمشارب، فالرسول عليه الصلاة وأتمُّ التسليم لم يأكل الضبّ مع أنَّه من المطعومات الحلال المباحة والسبب طَبَعيٌّ فطري (أَجِدُنِي أَعَافُهُ)[1]. فالذباب -نفسياً- من حيث الاشمئزاز والتقزُّز منه أشدُّ وأكبر من استنكاف المرء عن أكل الضبّ.

إنَّ التعليل الوارد في النَّص عند تأمله يمثل أحد دواعي الترك بالعمل به، (فإنَّ في إحدى جناحيه داء)، وأن يكون في الذباب داءٌ هذه العلّة لوحدها تكفي في الصدود عن الأكل والشراب الذي وقع فيه، وعدم استساغته نفسياً وعقلياً، حتى لو ورد في شطر الحديث (وفي الأخرى شفاء)، فمن المعلوم عقلاً أنَّ التحوّط وترك الأكل أولى وأسلم؛ إذ حين يكون في الشيء الواحد خير وشر، أو داء ودواء، فالإنسان يأخذ بخيار الوقاية والامتناع إذ هما خير من العلاج كما يقال.

وموضوع الغمس فيه توقّف أيضاً، كون في أحد جناحي الذبابة داء وفي الآخر شفاء، إذ ما الكيفية العقلية والطبية التي يؤكّدها العلم في هذه الازدواجية المركوزة في الذباب؟ وما الكيفية العلمية التي تنصُّ أنَّ في الغمس ينزل الشفاء، وبعدمه يكون الداء حاضراً ومتفشياً؟ فالحديث وإن ورد بكتب الصحاح علينا أن نتساءل بصدد فهمه، والعمل به، وبفهم علله وأسبابه وكيفياته، خصوصاً وأن الحديث (معقول المعنى) ويدخل أصالة في باب الآداب الارشادية وليس في أبواب العقيدة والعبادة والاخلاق. وثمّة قاعدة أصولية مقتضاها: على المسلم أن يتحقق من قول النبي عليه الصلاة والسلام في المسائل الدنيوية المحضة التي ليست من التشريع، والواجب عليه أن يمحصها، ويعرضها على حقائق العلم والتجربة؛ فإن اتضح صحتها أخذ بها والأعلم أنها مما قاله الأنبياء (عليهم السلام) بحسب رأيهم، وهم يجوز عليهم الخطأ ومجانبة الصواب في مثل ذلك وقد حقق المسألة القاضي عياض في كتابه الشفاء، ومما رواه فيه عن النبي ﷺ قوله: (إنَّما أنا بشر فما حدثتكم عن الله فهو حق وما قلت فيه من قبل نفسي فإنَّما أنا بشر أخطئ وأصيب)

(١) أخرجه البخاري، برقم (٥٤٠٠).

وعدد من العلماء انتقدوا هذا الحديث ولم يأخذوه بعين الاعتبار، واستدلوا عقلياً وطبياً وعلمياً وبشواهد الحال على ردّه، منهم الدكتور محمد توفيق صدقي الذي قال فيه وعنه: "لا يخفى أنَّ من عادة الذباب أن يجتمع على القاذورات، والنجاسات، ثم ينتقل منها إلى طعام الإنسان، أو يسقط في شرابه، أو يقف حول عينيه؛ وبذلك تنتقل جراثيم الأمراض إلى الإنسان، وتنتشر بين أفراد هذا النوع، ومن أمثلة ذلك وقوفه على أعين المصابين بالرمد الصديدي، ثم انتقاله إلى الأعين السليمة؛ فتصاب بهذا الرمد، ومن أسباب انتشار الحمى التيفودية بشكل وبائي وقوف الذباب على البراز مثلا -إذا لم يدفن في الارض دفناً جيداً- فيتلوث الذباب بميكروب التيفود، وبعد ذلك يقف على الخبز مثلا، ومثل التيفود الهيضة (الكوليرا) والدوسنطاريا. ومن الذباب ما يلدغ بعض الحيوانات المصابة بالجمرة الخبيثة، ثم يأتي إلى الإنسان فيلقحه بها، ومنه ما ينقل بلدغه مرض النوم وغيره من شخص لآخر.. وقد قرر أطباء الإنكليز أن من أعظم أسباب انتشار الحمى التيفودية بين الجنود في حرب الترنسفال (من ١٨٩٩ – ١٩٠٢) كان الذباب وساعده الريح بنقل الأتربة الملوثة بالبراز إلى طعام الجنود"[١].

وهو إذ يورد الشواهد الواقعية والطبية لضرر الذباب وآثاره الخطيرة في نقل الأمراض والأوباء، لا يكتفي بهذا السرد الاستقرائي للوقائع، بل يشفع ردّه بنصوص من الأحاديث النبوية تخالف هذا الحديث بالاستدلال مؤيدة مسلكه الرافض لهذا النَّص، لذا يقول أن حديث الذباب يناقض الحديث الذي أخرجه أبو هريرة وميمونة عندما سئل النبي عن الفأرة تقع في السمن فقال: "إن كان جامداً فاطرحوها وما حولها وكلوا الباقي، وإن كان ذائباً فأريقوه، أو لا تقربوه"[٢]. فالذي يقول ذلك لا يبيح أكل الشيء إذا وقع فيه الذباب؛ فإنَّ ضرر كلاً من الذباب والفئران عظيم[٣].

والدكتور محمد توفيق صدقي يحيل إلى الصنعة الحديثية أثناء نقده لهذا النَّص على اعتبار أنَّ هذه الرواية للحديث هي خبر آحاد وإن أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، وخبر الآحاد يفيد الظن والاحتمال لا القطع واليقين، كما هو معروف عند المشتغلين في علوم الحديث،

(١) مدرسة دار الدعوة والإرشاد: دروس سنن الكائنات محاضرات علمية طبية إسلامية، مجلة المنار، المجلد١٨، الجزء ٦، شعبان ١٣٣٣هـ- يوليو ١٩١٥م، ص: ٤٣٣ – ٤٣٤.

(٢) صحيح البخاري، (٥٥٣٩). ينظر: سنن أبي داود (٣٨٤٢). مسند أحمد (٧٥٩١).

(٣) مدرسة دار الدعوة والإرشاد، محمد توفيق صدقي، مرجع مذكور، ص: ٤٣٤.

وكما قال الحافظ العراقي في ألفيته[1]: وبالصحيح والضعيف قصدوا *** في ظاهر لا القطع والمعتمد.

لذا يقول: "هذا الحديث مشكل؛ إن كان سنده صحيحاً، فكم في الصحيحين من أحاديث اتضح لعلماء الحديث غلط الرواة فيها كحديث (خلق الله التربة يوم السبت) مثلا وغيره مما ذكره المحققون، وكم فيهما من أحاديث لم يأخذ بهما الأئمة في مذاهبهم، فليس ورود هذا الحديث في البخاري دليلاً قاطعاً على أنَّ النبي ﷺ قاله بلفظه مع منافاته للعلم، وعدم إمكان تأويله، وغاية ما تقتضيه صحة السند في أحاديث الآحاد الظن، فلا قطع بأنَّ هذا الحديث من كلام النبي صلى الله عليه وسلم"[2].

ومن تصدّى لهذا الحديث بالنقد والرد السيد محمد رشيد رضا وكان نقده منصباً على طبيعة التشريع الاسلامي المنافي لنص هذه الرواية فضلاً عن معطيات العقل ومقتضيات الواقع، يقول: "وحديث الذباب غريب عن الرأي وعن التشريع جميعاً، أما التشريع في مثل هذا فإن تعلق بالنفع والضرر فمن قواعد الشرع العامة إن كان ضار قطعاً فهو محرم قطعاً، وكلُّ ضار ظنّاً فهو مكروه كراهة تحريميَّة أو تنزيهيَّة على الأقل إن كان الظنُّ ضعيفاً. فغمس الذباب في المائع الذي يقع فبه لا يتفق مع قاعدة تحريم الضار، ولا مع قاعدة اجتناب النجاسة.

وأما الرأي فلا يمكن أن يُصار إلى التفرقة بين جناحي الذبابة في أنَّ أحدهما سامٌ ضارٌ والآخر ترياقٌ واقٍ من ذلك السُّم فإن صحّ الحديث بلفظه، ولم يكن فيه غلطٌ من الرواة ولم يكن معناه معروفاً مسلَّماً في ذلك الزمان، فالمعقول فيه أن يكون عن وحي ومن الله تعالى، وحينئذ يمكن أن يعرف ببحث الأطباء المبني على القواعد الحديثة؛ كالتحليل الكيميائي أو الفحص الميكروسكوبي، بأن يجمع كثير من أجنحة الذباب اليمنى واليسرى كلٌّ على حدته، وينظر في أكبر منظار مكبر، ثم يحلل فينظر هل يختلف تركيبه ثم تأثيره في بعض الأحياء كشأنهم في هذه النظائر، فإن ثبت بالتجربة القطعية أنَّ الجناحين سواء في الضرر كما هو الغالب في النظر، ثبتت معارضة الواقع القطعي لمتنه وهو ظنّي؛ لأنَّه خبر واحد، فيحكم بعدم صحته إن لم يكن تأويله كما هو الظاهر، ولا خلاف في ترجيح القطعي على الظني من منقول ومعقول ومختلف، كما بينه شيخ الاسلام في كتاب النقل والعقل هذا، وإنَّنا لم نرَ أحداً

(١) فتح المغيث بشرح ألفية العراقي للحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ٢٦/١.
(٢) مدرسة دار الدعوة والإرشاد، محمد توفيق صدقي، مرجع مذكور، ص: ٤٣٤.

من المسلمين، ولم نقرأ عن أحد منهم العمل بهذا الحديث، فالظاهر أنهم عدّوه مما لا دخل له في التشريع كغيره من الأحاديث المتعلقة بالمعالجات الطبية والأدوية"[1].

قطعاً هناك ردود تصدَّت لهذا النقد وحاولت دحضه وإبطاله، غير أنَّ الذين انتقدوا حديث الذباب بالمعنى الذي أوردنا يشفع لهم أنَّهم إنَّما أرادوا بهذه الاعتراضات على الحديث تنزيه جناب رسول الله ﷺ، لا الطعن بسنته من حيث كونها مرويات لا يعتدُّ بها، ولا يجب عدّها مرجعيّة في الاستناد والعمل، ليس لهم هذا الموقف السلبي من الحديث النبوي الشريف، بل هم موقنون إيقاناً جازماً بحجيَّة السنة النبوية كونها المعتمد الثاني في التشريع بعد كاب الله تعالى. وتوجهاتهم النقديَّة كان مقصدها معتبراً، وغاياتهم شريفة نبيلة، وإن كان اجتهادهم الرأي بما قالوه عن الحديث مجانباً للصواب. فمحركات الأفكار الحقيقيَّة كانت المؤشر الأساسي في الدفاع عن النبي الكريم، والذبّ عن جنابه الشريف عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

(١) ينظر: مجلة المنار المجلد٢٩، جزء١، رمضان ١٣٤٦هـ مارس ١٩٢٨م، ص: ٣٩.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التي قاربت موضوع النقد للمرويات والأخبار النبوية، وانطلقت في منظورها لهذه المطاعن وتلك الردود وفق رؤيتين، الأولى ملغاة ولا يمكن قبولها بأي شكل من الأشكال، إذ مقصدها هدم السنة النبوية. وتقويض مرجعيتها في ذهنية المسلم. أما الرؤية الأخرى وإن لم تسلم من النقد هي الأخرى لكنها ضمن الردود المقبولة لأن مقصد تلك القراءات المتقدة لبعض الأحاديث لم يكن الطعن في السنة النبوية، ولا بمرجعيتها وحجيّتها، بقدر ما هي تنزيه لجناب رسول الله ﷺ من بعض ما يُنسب له وهو مخالف بطبيعته للعقل والواقع والمنطلقات العلمية بوصفها حقائق لا نظريات. وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

أولاً: الحداثيون والقرآنيون ومن توجّه ضمن منطلقاتهم كان لهم موقف سلبي مسبق من السنة النبوية، وهذا الموقف يتعامل مع السنة النبوية منتزعاً منها وعنها حجيتها بوصفها المرجع الثاني الأساس للتشريع.

ثانياً: يتعامل الحداثيون والقرآنيون مع السنة النبوية بوصفها تراثاً عاماً لا يحظى بمزية استثنائية، لذا فهم لا يقدسون السنة النبوية، وليست في منظورهم لها سند إلهي مطلقاً، والواقع والعقل يحكمان عليها وليس العكس.

ثالثاً: ثمة أحاديث تمّ ردّها لأنها تنتقص من مقام النبوة، وتسيء لرسول الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، مثل محاولة النبي الانتحار مراراً ولأكثر من مرة، فهذا الحديث فيه تجاوز وإساءة ولا يمكن قبوله، خصوصاً والطعن قد جرى عليه سنداً ومتناً.

رابعاً: بعض المرويات تم نقدها وردّها لأنها تخالف الطبع الذي جُبل عليه الإنسان، فالسنة لا تأتي بتشريعات تعاكس فطرة الانسان ولا تنسجم مع طبعه.

خامساً: بعض المرويات جرى عليها الانتقاد خصوصاً في تعاطيها مع الشأن الطبي، إذ هناك بعض التعميمات في إصدار الأحكام الطبية كالأكل من تمر العجوة، والواقع الذي جرى على رسول الله ﷺ يبطل تصديق هذه الرواية.

المصادر والمراجع

- - القرآن الكريم.
- الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، محمد عبده، مؤسسة دار هنداوي، ط١، ٢٠١٠م.
- أصول الدين، جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي، تحقيق: عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار البطحاء، ط٥، ٢٠٠٧م.
- أفعال الرسول ﷺ ودلالتها على الأفعال الشرعية، حمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط٦، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- التراث والتجديد، من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي، دار التنوير، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، بدر الدين الزركشي، دار طيبة، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.
- تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، أبو الحسن علي بن أحمد السبتي الأموي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت،ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- الحجة في بيان المحجة، اسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩.
- الحداثيون العرب والعدوان على السن النبوية، عبد المجيد الشرفي نموذجاً، سامي عامري، رواسخ، ط١، ٢٠٢٠م.
- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد بن شهبة، مكتبة السنة، ط١، ١٩٨٩م.
- دفع الشبهات عن السنة، عبد المهدي عبد القادر، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.

- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- سلطة النص: قراءات في توظيف النص الديني، عبد الهادي عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م..
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط) (د.ت).
- الشفا في تعريف حقوق المصطفى، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ -١٩٨٨م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ،.
- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.
- ضوابط العدول عن العمل بالحديث الصحيح، عمار الحريري، دار رسوخ، ط١، ٢٠٠٩م.
- عصمة النبي ﷺ من الانتحار، سعود بن عبد العزيز العريفي، مجلة العلوم الإسلامية الدولية، جامعة المدينة العالمية، المجلده، العدد٤، ديسمبر ٢٠٢١م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحب الدين الخطيب، دار الفكر، الطبعة السلفية، (د.ت).
- فتح المغيث بشرح ألفية العراقي للحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت ط١٠، ١٩٦٩م.
- الفروسية المحمدية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠١م.
- الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، محمد أركون، تحقيق: هاشم صالح، دار الساقي، لندن، ط٦، ٢٠١٢م.
- الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، محمد أركون، ترجمة: هاشم صالح، دار الساقي،

بيروت، ط١، ١٩٩٩.

- الفهم الحداثي للنص الديني، بين دعوى الاجتهاد المنضبط والتجديد المتفلت، محمد بن زين العابدين، الملتقى الدولي (فهم القرآن والسنة)، قسطنطينة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م.
- القراءة الحداثية للسنة النبوية، محمد الخطيب، ندوة السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد.
- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٦هـ.
- مدرسة دار الدعوة والإرشاد: دروس سنن الكائنات محاضرات علمية طبية إسلامية، مجلة المنار، المجلد١٨، الجزء ٦، شعبان ١٣٣٣هـ - يوليو ١٩١٥م.
- مسند أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، دار سينا للنشر، ط٢، ١٩٩٤م.
- الوحي والإنسان قراءة معرفية، محمد السيد الجليند، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م.

- The Holy Qur'an

• A Defense of the Sunnah and a Response to the Similarities of Orientalists and Contemporary Writers, Muhammad bin Shahba, Library of the Sunnah, 1st edition, 1989 AD.

• Al-Furusiyya al-Muhammadiyah, Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr bin Ayoub Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Alam al-Fawa'id, Mecca, 2nd edition, 2001 AD.

• Al-Hujja fi Bayan Al-Muhajjah, Ismail bin Muhammad bin Al-Fadl bin Ali Al-Qurashi, Dar Al-Raya, Riyadh, 2nd edition, 1419 AH - 1999.

• Al-Shifa fi Definition of the Rights of the Chosen One, Abu Al-Fadl Al-Qadi Ayyad bin Musa Al-Yahsbi, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, 1409 AH - 1988 AD.

• Biographies of Noble Figures, Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz Al-Dhahabi, Al-Resala Foundation, Beirut, (D.D.) (D.D.).

• Collection of Fatwas, Ahmed bin Abdul Halim bin Taymiyyah Al-Harrani, edited by: Hassanein Muhammad Makhlouf, Dar Al-Ma'rifa, Beirut, 1st edition, 1386 AH.

• Condemnation of speech and its people, Abu Ismail Al-Harawi, edited by: Abdul Rahman bin Abdul Aziz Al-Shibl, Library of Science and Wisdom, Medina, 1st edition, 1416 AH - 1996 AD.

• Controls for abandoning work according to the authentic hadith, Ammar Al-Hariri, Dar Rasukh, 1st edition, 2009 AD.

• Criticism of Religious Discourse, Nasr Hamid Abu Zaid, Sina Publishing House, 2nd edition, 1994 AD.

• Dar Al-Da'wah and Irshad School: Lessons on the Sunnah of Beings, Islamic Scientific and Medical Lectures, Al-Manar Magazine, Volume 18, Part 6, Shaban 1333 AH - July 1915 AD.

• Duha al-Islam, by Ahmed Amin, Dar al-Maaref, Cairo, 2nd edition, 1980 AD.

• Fajr al-Islam, Ahmed Amin, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 10th edition, 1969 AD.

• Fath al-Bari, explanation of Sahih al-Bukhari, Ibn Hajar al-Asqalani, edited by: Abdul Aziz bin Abdullah bin Baz, and Muhib al-Din al-Khatib, Dar al-Fikr, Salafi edition, (ed. T).

• Fath al-Mugheeth bi Sharh al-Alfiyyat al-Iraqi of the Hadith, Shams al-Din Muhammad bin Abdul Rahman al-Sakhawi, edited by: Ali Hussein Ali, Sunnah Library, Cairo, 1st edition, 1424 AH - 2003 AD.

• Fundamentalist Thought and the Impossibility of Rooting, Muhammad Arkoun, translated by: Hashem Saleh, Dar Al-Saqi, Beirut, 1st edition, 1999.

• Fundamentals of Religion, Jamal al-Din Ahmad bin Muhammad bin Saeed al-Ghaznawi, edited by: Omar Wafiq al-Daouk, Dar al-Bashaer al-Islamiyyah, Beirut, 1st edition, 1419 AH 1998 AD.

• Heritage and the New, From Doctrine to Revolution, Hassan Hanafi, Dar Al-Tanweer, Beirut, 1st edition, 1988 AD.

• Islam and Christianity with Science and Civilization, Muhammad Abdo, Dar Hindawi Foundation, 1st edition, 2010 AD.

• Islamic Thought: Criticism and Ijtihad, Muhammad Arkoun, edited by: Hashem Saleh, Dar Al-Saqi, London, 6th edition, 2012 AD.

• Knowing the Types of Hadith Science (Introduction by Ibn al-Salah), Othman bin Abdul Rahman Taqi al-Din Ibn al-Salah, edited by: Nour al-Din Attar, Dar al-Fikr, Damascus, 1406 AH - 1986 AD.

• Lights on the Sunnah of Muhammad, Mahmoud Abu Rayya, Dar Al-Batha, 5th edition, 2007 AD.

• Musnad Ahmad, Abu Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal Al-Shaibani, Shuaib Al-Arnaout, Al-Resala Foundation, 1st edition, 1421 AH - 2001 AD.

• Removing Doubts About the Sunnah, Abdul Mahdi Abdul Qadir, Al-Iman Library, Cairo, 1st edition, 1421 AH.

• Revelation and Man, a Cognitive Reading, Muhammad Al-Sayyid Al-Jalind, Qubaa House for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 2nd edition, 2005 AD.

• Sahih Muslim bin Al-Hajjaj Al-Naysaburi, edited by: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, Dar Ihya Al-Tarath Al-Arabi, Beirut, 2nd edition, 1427 AH,.

• Tashanif al-Masama' fi Jum'a al-Jami', Badr al-Din Zarkashi, Dar Taibah, Mecca, 1st edition, 1439 AH - 2018 AD.

• The actions of the Messenger, may God bless him and grant him peace, and their indication of legitimate actions, Hamad Suleiman Al-Ashqar, Al-Resala Foundation for Printing and Publishing, Beirut, 6th edition, 1424 AH 2003 AD.

• The Arab modernists and the aggression against the Prophet's tradition, Abdel Majeed Al-Sharafi as an example, Sami Amiri, Rawasikh, 1st edition, 2020 AD.

• The Authority of the Text: Readings in the Use of Religious Text, Abd al-Hadi Abd al-Rahman, Arab Cultural Center, Beirut, 1st edition, 1993 AD..

• The exaltation of the prophets is attributed to the scum of fools, Abu Al-Hasan Ali bin Ahmed Al-Sabti Al-Umayyad, edited by: Muhammad Radwan Al-Daya, Dar Al-Fikr Al-Mu'asim, Beirut, 1st edition, 1411 AH - 1990 AD.

• The infallibility of the Prophet, peace and blessings be upon him, from suicide, Saud bin Abdul Aziz Al-Arifi, Journal of International Islamic Sciences, Medina International University, Volume 5, Issue 4, December 2021 AD.

• The modernist understanding of the religious text, between the claim of disciplined ijtihad and unrestrained innovation, Muhammad bin Zain al-Abidin, International Forum (Understanding the Qur'an and Sunnah), Constantine, 1433 AH - 2011 AD.

• To explain al-Jami' al-Sahih, Siraj al-Din Abu Hafs Omar bin Ali bin Ahmed al-Ansari, Dar al-Nawader, Damascus, 1st edition, 1429 AH - 2008 AD.